

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: الدورة الحادية والعشرين

بيان شفهي مشترك: البند ٦ - المناقشة العامة

"منظمة كونكتاس لحقوق الإنسان" و"مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" ومنظمة "UPR INFO"

٢١ سبتمبر ٢٠١٢

مقدمة من: رولاند شوفيل

شكراً لكم،

نُقدّم البيان التالي باسم كلٍ من "منظمة كونكتاس لحقوق الإنسان" و"مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" ومنظمة "UPR INFO".

إننا نستشعر خطراً متزايداً بسبب ممارسات بعض الدول، التي تبدل -أو تتراجع عن- توصياتها، والتي كانت قد صرحت بها علناً أثناء الاستعراض الدوري الشامل لدولة أخرى، وذلك إثر مقايضات سياسية سرية تفتقر إلى الشفافية أو المساءلة.

ولقد تسببت تلك الممارسات في إضعاف التوصيات الواردة في تقارير دولتي البرازيل والمغرب، كما أن الحواشي السفلية الواردة في تقارير "فريق العمل" قد عرضت التوصيات كما تمت قراءتها أثناء "الحوار التفاعلي" الذي قدمت فيه الدول المختلفة توصياتها.

تمس هذه الممارسة جوهر شرعية عملية "الاستعراض الدوري الشامل" ومدى علاقتها بالمجتمع المدني وغيره من الجهات المعنية داخل البلد التي يتم إجراء الاستعراض الدوري له، وكذلك في جميع أنحاء العالم. فعندما تشارك الجهات المعنية لما يقارب الأربع سنوات في جهود جادة لضمان رفع توصيات محددة في الجلسة العامة، فينبغي ألا تُمحي جهودهم بتلك الصورة.

إننا نعتقد أن هذه الممارسة تُقوض بشدة مشاركة الجهات المعنية غير الحكومية في عملية الاستعراض الدوري الشامل، كما ندعو الدول التي تشهد الاستعراض أن تتعهد علانيةً بالكف عن المشاركة في مثل هذه الممارسات. كما ندعو الدول التي تقدم التوصيات، لأن ترفض أن تكون شريكة في تلك الممارسات، حفاظاً على اللغة التي تم تقديم التوصيات بها أثناء جلسة فريق العمل.

علاوة على ذلك فإن صياغة بيان الدولة الخاضعة للاستعراض من قبل "فريق العمل" يشير الكثير من المخاوف.

وأخيراً، فحينما تحدث أخطاء في الحقائق المعروضة أو ترجمة خاطئة للغة ضمن التقرير الصادر عن "فريق العمل"، يحق فقط للدولة الخاضعة للاستعراض طلب إجراء تصحيحات على النص. هذه ممارسة تبدو غير ضرورية ومن المحتمل أن تزيد فرص تضمين أشياء غير دقيقة في الوثيقة النهائية.

شكراً لكم